الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ / تموز ١٩٥٤م

إن هناك من يصل ليله بنهاره لإنهاء مرحلة الحكم الجبري والانتقال إلى الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي بشر بها رسول الله ﷺ، والتي ستنهي عذابات المسلمين وتطبق عليهم شرع ربهم الذي فيه السعادة في الدارين، فإياكم أن تتعلق قلوبكم بغير الله عز وجل؛ وإياكم أن تثقوا بأعداء الله من الدول العميلة المجرمة؛ واعلموا أن خلاصكم وخلاص المسلمين الوحيد هو بالعمل الجاد والمخلص مع حزب التحرير لإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، والعاقبة للمتقين.

اقرأ في هذا العدد:

- السيسي يسعى لبيع أصول الدولة لتسديد قيمة الديون المتراكمة! ...٢
- أمريكا وعوامل التفكك المتعددة والمتجددة الحلقة الأولى ...٢
- الضربة الوقائية والخلط بين الحضارة والمدنية سلاح الكفار وعملائهم الجديد في تسويق العلمانية ...٣
- مفهوم المواطنة في الإسلام ...٤
- نظام آل سعود يصر على تطبيق اتفاق الرياض وحكومة هادي والانتقالي يمعنان في عرقلته ...٤

/raiahnews @ht_alrayah /c/AlraiahNet /ht.raiahnewspaper /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء ١٠ من ذي القعدة ١٤٤١هـ الموافق ١ تموز/يوليو ٢٠٢٠ م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: ٢٩٣ عدد الصفحات:٤ الموقع الالكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

حيتان الأحزاب "الإسلامية" تبتلع العراق

بقلم: الأستاذ علي البدري – العراق

كثيرة هي الشعارات الإسلامية التي رفعتها الأحزاب والتكتلات الإسلامية التي جاء بها المحتل الأمريكي لحكم العراق؛ فالدعوة للعدالة والمساواة، وتحقيق الأمن والأمان والاستقرار، وشعار الإسلام هو الحل، وبناء العراق الجديد على أساس المواطنة، والتي من خلالها كسبت التعاطف الشعبي، فكانت في مقدمة الأحزاب العلمانية والشيوعية في جميع الانتخابات التي جرت في البلد، وكانت لها معظم المناصب السيادية والكتل الكبرى في جميع البرلمانات، إلا أنها عندما وصلت إلى الحُكم فشلت في تحقيق هذه الشعارات وارتكبت كل ما يخالف الإسلام من الظلم والسرقة والفساد السياسي والأخلاقي والإداري والمالي.

فبعد سنوات قليلة من تسلمهم لحكم العراق، ظهرت بوادر فسادهم من خلال تنافسهم وتقاسمهم الوزارات والمناصب التي تدر عليهم الأموال وفق محاصصة طائفية بغيضة، فهم نظروا للحكم كمكسب وليس كقيادة وتكليف ومسؤولية، واندفعوا نحو الحكم كما تندفع عصابة من السارقين نحو أحد البنوك لنهبه وسرقة ما فيه من أموال، ورغم كون الإسلام كان هو الشعار الأوسع لهذه الأحزاب إلا أن الأسس المذهبية والطائفية كانت ولا زالت هي محرك إنتاج السياسات التي اعتمدتها في إدارة الدولة خاصة بعد سقوط نظام البعث.

إن الفساد في ظل هذه الأحزاب التي استغلت الإسلام لكسب تعاطف الناس معها لم يعد ظواهر متفرقة يمارسها هذا الموظف الكبير، أو ذاك المصرفي أو التاجر أو القاضي، بل أصبح الفساد المالي والإداري، ومنذ احتلال أمريكا للعراق عام ٢٠٠٣م، والحاكم المستبد بأمره بول بريمر وبأوامر من إدارة جورج دبليو بوش أولاً، ومنذ أن سَلَّمت سلطة الاحتلال الدولة العراقية بسلطاتها الثلاث للأحزاب "الإسلامية" السياسية العراقية ومن تعاون معها ثانياً، أصبح نظاماً متكاملاً وفاعلاً وحاكماً في سلطات الدولة الثلاث وأجهزتها المدنية والعسكرية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وفي المجتمع. فمن خلال المحاصصة الطائفية التي شرعنها سيئ الصيت بريمر لإدارة البلد تمت سهولة الوصول إلى المال العام واحتكار الأنشطة الاقتصادية في السوق. فقد نمت الموارد الشخصية للسياسيين بشكل كبير خلال العقد الماضي، فإنّ عدداً كبيراً من النخب السياسية العراقية المنتمية للأحزاب "الإسلامية" من بين الأشخاص الأكثر ثراءً في البلاد. فقد منحت المحاصصة الأحزاب سهولة الوصول إلى موارد الدولة التي اكتسب قادة الأحزاب من خلالها ثرواتهم الشخصية. ويمكن للأطراف التي دخلت الحكومة بالقليل من البنية التحتية أن تملك الآن عدداً كبيراً من المحطات التلفزيونية والمواقع الإلكترونية والصحف وعدداً كبيراً من الموظفين في مؤسساتها وفروع للحزب في مختلف المحافظات.

ويحمي النظام القانوني هذه المنافع السياسية والاقتصادية، حيث يستطيع القادة منع مقاضاتهم في المحاكم. وقد قام عدد كبير من الأحزاب السياسية في الحكومة بتعطيل مؤسسات مكافحة الفساد طوال العقد الماضي، وتسييس عدد كبير من القضايا في المحاكم. علاوةً على ذلك، يتم توزيع المناصب في الهيئات التي من المفترض أن تكون مستقلةً مثل "هيئة النزاهة" على أساس المحاصصة بين الأحزاب السياسية.

هذا فضلا عن المؤسسة الدينية والمرجعيات

..... التتمة على الصفح ٣

الحل السياسي في ليبيا وأختها سوريا

بقلم: الأستاذ مصطفى رضوان

دائماً ما تصرح أمريكا بأن الحل في ليبيا يجب أن يكون سياسياً ويجب وضع حدٍ للعنف ولإطلاق النار كما صرح بومبيو في أواخر السنة الماضي (بومبيو: الحل الوحيد في ليبيا سياسي ونقرُّ بأهمية وضع حد للعنف ولإطلاق النار في ليبيا) (القدس العربي ٢/١٠/٢٠١٩م).

إن المتتبع للتصريحات الأمريكية المعسولة يرى أنها لا تشجع على العنف بل على العكس فهي تدعو لوقف إطلاق النار وحل المشاكل عن طريق المفاوضات بالحل السياسي، فهي تسعى لوقف شلال الدم كما سعت لإيقافه في الشام على حد زعمها.

أيها الأهل في ليبيا لقد صدعت أمريكا رؤوسنا بالحل السياسي الذي دعت لتطبيقه في الشام وها هي الآن تدعو لتطبيقه في ليبيا، فما هو الحل السياسي الذي سعت لتطبيقه في الشام، وما هي الخطوات التي اتبعتها؟ وسنعرض لكم خطواته وبنوده لعلكم تأخذون من أهل الشام عبرة فلا تنخدعوا بهذه الألاعيب...

ففي الشام قامت ثورة عارمة على نظام الإجرام فأضحى النظام هو الجهة الأضعف بين طرفي النزاع فاستنفرت أمريكا لحماية عميلها وذلك بمحاولة السيطرة على طرفي النزاع، فأوعزت لأزلامها في إيران وحزبها اللبناني ليساندوا النظام فلم يفوا بالغرض فأتت بروسيا. وهكذا عملت أمريكا على عدم انهيار النظام بشكل مفاجئ، وهذا ما صرح به حزب إيران وإيران وروسيا. أما الطرف الآخر فهم المجاهدون وهم الجهة الأصعب في الضبط والتوجيه، وهذا ما تطلب جهداً كبيراً من أمريكا فاستعملت معهم أسلوب الترغيب والترهيب. أما الترهيب فقد كان من نظام بشار ومن المجتمع الدولي كالتهديد بالوضع على لائحة الإرهاب وغيرها. وأما الترغيب فقد كان عن طريق القوة الناعمة التي عملت على اختراق المجاهدين، وقد أوكل هذا الدور لما يسمى "أصدقاء الشعب السوري"، والأدوار الأساسية كانت لتركيا في الشمال والأردن في الجنوب وكانت الغوطة من نصيب السعودية، وجميعها جاءت بصفة المحب للمجاهدين المبغض لنظام الإجرام زوراً وبهتاناً.

وفعلاً استطاعت أمريكا ربط الفصائل وسلبت قرارها وصاغت أسس الحل السياسي في جنيف وأرست قواعده وبدأت بالعمل له، وكل المؤتمرات التي انعقدت حول ثورة الشام كانت مرجعيّتها مؤتمر جنيف الذي وضع قواعد الحل السياسي.

وسنسرد أهم ثلاثة بنود لهذا الحل السياسي ولن نغوص في التفاصيل التي وضعت لخداع أهل الشام:

البند الأول: المحافظة على وحدة الأراضي السورية.

البند الثاني: المحافظة على أجهزة الدولة.

البند الثالث: إنشاء هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات.

فللوهلة الأولى يمكن أن ترى أن هذه البنود هي لصالح الثورة والجهاد، ولكن اسمحوا لي أن أنظر نظرة فاحصة عميقة تخرج نوايا المجتمع الدولي الحقيقية؛

فالمحافظة على وحدة الأراضي السورية لا تعني الحرص على عدم التشرذم أبداً بل تعني إعادة كامل المناطق التي خرجت عن بيت الطاعة وإعادتها للحكم العلماني وعدم السماح لأي جهة كانت باقتطاع جزءٍ منها مهما كان مشروعها.

أما البند الثاني فهو المحافظة على أجهزة الدولة، وهنا لا يقصد فيها المؤسسات الخدمية كمؤسسة الماء أو الكهرباء طبعاً، فحتى أشباه الدول تملك أجهزةً خدمية، ولكن المقصود هنا هو المحافظة على

..... التتمة على الصفحة ٣

رسالة مفتوحة من المكتب الإعلامي لحزب التحرير في فلسطين إلى شبكة معا الإخبارية وفضائية معا

في رسالة مفتوحة إلى شبكة معا الفلسطينية أعرب المكتب الإعلامي لحزب التحرير في الأرض المباركة فلسطين عن استيائه من الدور البارز للشبكة في الترويج والعمل مع العاملين لإفساد المرأة في فلسطين من خلال مهاجمة الإسلام وثقافة الأمة والترويج لحضارة الغرب، عبر احتضان أبواق الغرب من مؤسسات وشخصيات باعت دينها وأهلها بدولارات أمريكية ويوروهات أوروبية. وأشارت الرسالة إلى أن استضافة أولئك الأبواق المفسدين، هي إساءة مباشرة لأهل فلسطين ولعموم الأمة الإسلامية. وقالت الرسالة لشبكة معا: إن الاستهزاء بالنصوص الشرعية وتقصّد عدم الوقوف على معانيها الصحيحة ودلالاتها الشرعية هو جريمة ازدراء للإسلام تتحمل شبكتكم وزرها مع أولئك المفسدين. وتساءلت الرسالة: هل أصبحت شبكة معا وفضائيتها منبراً لمهاجمة الإسلام ونساء المسلمين والترويج للكفر ونساء الغرب وحضارة العري والانحلال؟! وهل باتت الأموال أثمانا مقبولة لديكم لبيع الأعراض ومهاجمة الإسلام؟! وختمت الرسالة محذرة بأن عاقبة معاداة الإسلام وموالاة الظالمين والمستعمرين وخيمة، وإنّ مواصلة تعاونكم مع أولئك المجرمين الهادفين إلى إفساد المرأة المسلمة ونشر ثقافة الغرب الفاسد يستجلب غضب الله وسخطه. والأمة الإسلامية وأهل الأرض المباركة فلسطين لن ينسوا يوما من تآمر عليهم وعلى دينهم وأعراضهم، ولينبذنّه نبذ النواة ولو بعد حين. فاتقوا الله وعودوا إلى رشدكم وتوبوا إلى الله عما أسلفتم واسألوه المغفرة والهداية، وسارعوا إلى تقديم اعتذار لأهل فلسطين عن استضافتكم لهؤلاء المغرضين ورعايتكم لتلك البرامج المفسدة قبل أن يفوت الأوان.

قرار الجامعة العربية بخصوص ليبيا هو لصالح أمريكا

عقدت الجامعة العربية (الثلاثاء، ٢ ذو القعدة ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠/٦/٢٣م) قمة بشأن ليبيا بناء على طلب مصر. فأصدرت قرارا ضم ١٤ بندا يدعو فيه إلى انسحاب كافة القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية وداخل مياهها الإقليمية وأكد على الدور المحوري والأساسي لدول جوار ليبيا وأهمية التنسيق فيما بينها في جهود إنهاء الأزمة". في الوقت الذي هددت فيه مصر بالتدخل في ليبيا بصورة علنية عندما أصدر حاكمها السيسي قرارا يتضمن حق التدخل الخارجي والمقصود منه ليبيا وليس التوجه نحو فلسطين وتحريرها من يهود. وقد تضمن البند السابع "رفض كافة التدخلات الأجنبية غير الشرعية الدولية.. وتسهم في انتشار المليشيات المسلحة الإرهابية الساعية لنشر أفكار التطرف وتغذية العنف والإرهاب والمطالبة بسحب كافة القوات الأجنبية الموجودة على الأراضي الليبية وداخل المياه الإقليمية الليبية والتحذير من مغبة الاستمرار في العمل العسكري لتحريك الخطوط التي توجد عليها الأطراف حاليا تفاديا لتوسيع المواجهة". أي الاعتراف بحدود حفتر وعدم التقدم نحوها لتخليصها من قبضته. ويرحب البند الثامن بكافة المبادرات والجهود الدولية وجهود دول الجوار الرامية لوقف العمليات العسكرية واستئناف العملية السياسية في ليبيا برعاية الأمم المتحدة والترحيب بإعلان القاهرة بشأن ليبيا الصادر يوم ٢٠٢٠/٦/٨ والذي يركز على أن الحل في ليبيا يجب أن يستند إلى الاتفاق السياسي الليبي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومخرجات مؤتمر برلين والقمم والجهود الأممية السابقة التي نتج عنها طرح لحل سياسي شامل يتضمن خطوات تنفيذية واضحة في المسارات السياسية والأمنية والاقتصادية واحترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والطلب من كافة الأطراف الليبية والدولية التعاطي بإيجابية مع هذه المبادرات "والبند الحادي عشر ينص على التأكيد على أهمية قيام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بإلزام كافة الجهات الخارجية بإخراج المرتزقة من كافة الأراضي الليبية والعمل على توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية في ليبيا ضمن مسار الحل السياسي وتفكيك المليشيات وتسليم أسلحتها وفقا لخلاصات مؤتمر برلين".

الرائد: يتضح من القرار أنه قد صيغ للحد من تقدم حكومة السراج (الوفاق) نحو مناطق سيطرة قوات حفتر، الذي يؤيده نظام السيسي في مصر ومن ورائهما أمريكا. ويقف في وجه القرار عملاء أوروبا وخاصة بريطانيا من مثل حكومة الوفاق الليبية وقطر وتونس. والأخطر في الموضوع أن الجامعة العربية تقوم بتدويل قضية عربية من المفروض حسب قوانينها أن تحلها داخليا ولا تنقلها للأمم المتحدة ولا تسندها إلى مقررات مؤتمر برلين. ومعلوم أن الجامعة العربية التي أسستها بريطانيا عام ١٩٤٥م لتمرر مؤامراتها من خلالها لتركيز نفوذها في المنطقة والحيلولة دون تحررها من ربقة الاستعمار والحيلولة دون إقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، فجاءت أمريكا واختطفت الجامعة العربية عن طريق عملائها في مصر لتتبنى الأهداف البريطانية نفسها في محاربة الأمة ولكن بتركيز نفوذها وقلع النفوذ البريطاني فأصبحت تتخذ قرارات لصالح أمريكا.

raya_no_293.indd 1 29. Jun. 2020 13:16:24

السيسي يسعى لبيع أصول الدولة لتسديد قيمة الديون المتراكمة!

بقلم: الأستاذ حامد عبد العزيز

في العادة تقوم الدول بإنشاء صناديق سيادية على أساس ما يتوفر لديها من عوائد بيع مواد خام كالبترول والغاز الطبيعي وخلافه، بينما في مصر يعمد السيسي لإنشاء صندوق سيادي عن طريق نقل أصول وأملاك الدولة غير المستغلة للصندوق الذي أعلنت عنه الحكومة المصرية في نيسان/أبريل ٢٠١٨م؛ ليصادق عليه البرلمان في تموز/يوليو ٢٠١٨م، إذ ينص القانون على أن نقل ملكية أيٍّ من الأصول غير المستغلة المملوكة للدولة إلى الصندوق أو أي من الصناديق التي يؤسسها لا يتم إلا بقرار من السيسي.

وقبل أيام أعلن المدير التنفيذي للصندوق أيمن سليمان، اعتزام الحكومة التخلص من بعض ديونها ببيع أصول مملوكة للدولة لمستثمرين عرب وأجانب بالشراكة مع صندوق مصر السيادي، وقال سليمان إن فتح الباب للمستثمرين لشراء بعض الأصول من خلال تحالفات مع الصندوق، سيتيح للاقتصاد المصري إعادة تدوير رؤوس الأموال، خاصة أنها استثمرت مئات المليارات، وكانت بأعباء تمويلية (قروض)، في مشروعات البنية الأساسية. وتابع في مؤتمر صحفي عبر الفيديو الثلاثاء ٩ حزيران/يونيو الحالي: (إذا تمت المعاملات الاستثمارية على تلك الأصول، فسترفع من على كاهل الاقتصاد القومي ديونا في ميزانية الدولة). وعن قيمة الأصول المتوقع نقلها، كشف سليمان أنه يجري التحضير لنقل أصول بقيمة تتراوح بين ٥٠ و٦٠ مليار جنيه، كحزمة أولية.

وقد بلغ الدين الخارجي المصري في نهاية عام ٢٠١٩م رقما غير مسبوق في تاريخ مصر، إذ بلغ ١١٢,٦٧ مليار دولار. بينما أقساط الدين العام بحدود ٥٥٥ مليار جنيه، والربا على الدين العام ٥٦٦ مليار جنيه، أي أن خدمة الدين العام تمثل ١,١٢ تريليون جنيه، وهو ما يعادل ٨٧٪ من إجمالي الإيرادات العامة التي تبلغ نحو ١,٢٨ تريليون جنيه.

والأسبوع الماضي، وافق البرلمان على تعديلات مشروع قانون (صندوق مصر السيادي) المرسل من الحكومة بشكل مبدئي، والتي تتضمن إعفاء المعاملات البينية للصندوق والكيانات المملوكة له بالكامل من جميع الضرائب والرسوم. ويشترط مشروع القانون ألا ترفع الدعاوى ببطلان العقود التي يبرمها الصندوق أو التصرفات التي يتخذها لتحقيق أهدافه أو الإجراءات التي اتخذت استنادا لتلك العقود أو التصرفات، إلا من أطراف التعاقد دون غيرهم.

ولأنك في بلد العجائب لا تستطيع معرفة تفاصيل مهمة عن هكذا صناديق، إذ يتجاهل المركز الإعلامي للحكومة الرد على مسألتين جوهريتين وهما تحصين عقوده وقراراته من الطعن أمام القضاء، وتمكينه من بيع أي أصل من أصول الدولة تحت مزاعم تعظيم تلك الأصول واستغلالها واستثمارها، فلم يأت المركز الإعلامي على ذكرهما في رده على ما تردد حول تحصين الصندوق من الرقابة المالية. كما تتم التعمية على حجم وطبيعة الأصول التي تم نقلها للصندوق، وكأنها أسرار عسكرية، أو أنها عزبة يديرها ناظر العزبة!

إن مثل تلك الخطوات ستعيد عهد الامتيازات الأجنبية وستؤدي إلى ارتهان القرار السياسي للدولة المصرية لعشرات السنين القادمة بسبب الديون، كما ستفتح الأبواب لسيطرة دول أجنبية وعربية على مقدرات الناس عن طريق الدخول في شراكات مشبوهة، مثل المنصة المصرية الإماراتية المشتركة بقيمة ٢٠ مليار دولار التي تساهم فيها مصر بنصيب النصف، متمثلا في رهن أصول مصرية بقيمة ١٠ مليارات دولارات في مقابل النصيب الإماراتي المدفوع نقدا. وكلنا يعلم الدور المشبوه الذي تلعبه الإمارات لصالح كيان يهود، فقد تذهب الأصول المصرية لصالح كيان يهود كما حدث في القدس المحتلة منذ عامين، عندما اكتشفت الجمعيات العربية بالقدس داخل الخط الأخضر أن الإماراتيين الذين يشترون البيوت المحيطة بالمسجد الأقصى هم مجرد وسطاء للصهاينة.

إن الوضع في مصر اليوم تعدى كونه سوء إدارة وتخبطاً من حكومات متعاقبة لا تملك خطة اقتصادية متكاملة قادرة على النهوض بالبلاد أو على الأقل وقف التدهور الاقتصادي القادم لا محالة، إلى مؤامرة متكاملة الأركان للتفريط في مقدرات البلاد وثرواتها لصالح أعداء الأمة، فهي خيانة متكاملة الأركان، بداية من التفريط في مياه مصر الاقتصادية لصالح اليونان وقبرص وكيان يهود، ومرورا ببيع جزيرتي تيران وصنافير للسعودية والشراكة في مشروع نيوم من خلال المساهمة بمساحة ١٠٠ كيلومتر من سيناء فيه، وليس انتهاء بالتفريط في حصة مصر المائية في مياه النيل من خلال الدخول في مفاوضات عبثية لا طائل منها بعد التوقيع على اتفاقية إعلان المبادئ بين مصر والسودان وإثيوبيا في ٢٠١٥م.

إن أهل الكنانة في حاجة لنظام حقيقي يرعى شئون الناس رعاية حقيقية، يطبق فيه الإسلام ويحفظ للناس ثرواتهم ومقدراتهم، ولا نظام صحيحاً للأمة سوى نظام الخلافة على منهاج النبوة الذي وعد الله به الأمة وبشر به رسول الله ﷺ، فهي وحدها القادرة على ذلك، ولقد عاشت الأمة في ظلها لقرون طويلة فكانت خير أمة أخرجت للناس. والأمة اليوم قادرة بإذن الله على إعادتها مرة ثانية.

﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنصُرُ مَن يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ ■

الحكومة الانتقالية في السودان تسير على خطا النظام البائد في الخضوع لروشتات صندوق النقد الدولي المهلكة

قال صندوق النقد الدولي إنه توصل لاتفاق مع حكومة الخرطوم لتنفيذ إصلاحات هيكلية لاقتصاد السودان، وجاء في بيان للصندوق، أن السلطات السودانية طلبت تنفيذ برنامج الإصلاح لمدة اثني عشر شهراً المقبلة تحت رقابته. وإزاء ذلك أكد بيان صحفي للمكتب الإعلامي لحزب التحرير/ ولاية السودان أن صندوق النقد الدولي هو مؤسسة من مؤسسات النظام الرأسمالي المتحكم في اقتصاديات العالم اليوم؛ وهو أداة من أدوات الاستعمار، وعبرها تقوم الدول الرأسمالية الكبرى بالتحكم في ثروات الدول الضعيفة سياسياً مثل السودان، ولفت البيان إلى أن الروشتات التي يقدمها هذا الصندوق ليست من أجل رفاه الشعوب المغلوبة على أمرها، وإنما من أجل إضعاف القوة الشرائية للعملة المحلية؛ حتى تسهل سرقة ثروات البلاد من المواد الخام؛ التي تحتاجها الدول الرأسمالية المتوحشة، وقد قدم صندوق النقد الدولي للنظام البائد هذه الروشتات نفسها؛ وعندما طبق نظام المخلوع البشير هذه الروشتات كانت النتيجة؛ ارتفاع الأسعار، وازدياد حدة الفقر وتهاوي الجنيه فكانت نهاية النظام، وها هي الحكومة الانتقالية تقع في الفخ نفسه وتسير على خطا النظام البائد في الخضوع لروشتات صندوق النقد الدولي المهلكة. وختم البيان مخاطبا أهل السودان بالقول: لا حل لكم ولا مخرج مما أنتم فيه إلا بالرجوع إلى منهج ربكم؛ بإقامة دولة الحق والعدل؛ الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تدير الاقتصاد لمصلحة الأمة وتقطع يد المستعمرين العابثين بثرواتها، وترعى شؤونكم بما يحقق لكم الحياة الكريمة المطمئنة، فاعملوا مع حزب التحرير لما فيه الخير لكم في الدنيا والآخرة.

أمريكا وعوامل التفكك المتعددة والمتجددة

الحلقة الأولى

بقلم: الأستاذ حمد طبيب – بيت المقدس

تتعرض أمريكا منذ نشأتها لهزات وأزمات، متلاحقة ومتتابعة تهز أركانها وتنخر قواعدها وأعمدتها وأوصالها؛ في كل مناحي الحياة؛ الفكرية والسياسية والاقتصادية، داخليا وخارجيا، وتدفعها دفعا سريعا وقويا نحو الهاوية المظلمة السحيقة، بل نحو التفكك والتشرذم والزوال. وقبل أن نتحدث عن بعض هذه الهزات، وعن خصوصية أمريكا بالذات في هذا المجال، نريد أن نقف قليلا عند موضوع عوامل قوة الدول، واستمرارية بقائها، ووحدتها وقوتها بشكل عام، وعند عوامل تفتتها، وزوال قوتها وانهدامها.

فأبرز الأمور في قوة الدول واستمراريتها؛ هو قوة مبدئها المنظم لكافة شئونها، وطبيعة وحيوية الشعب الذي يسكن هذا الكيان. فليست كل الشعوب صاحبة المبدأ الواحد؛ تتساوى في قوتها، ولا في مدة استمراريتها وبقائها، فالشعب الإنجليزي مثلا يختلف عن غيره من شعوب أوروبا؛ مع أنها تدين للمبدأ نفسه. ومن عوامل قوة الدول أيضا قوة اقتصادها، وتعدد مصادر الثروة فيها. ومنها كذلك قدرة هذه الدول على حماية نفسها من العدوان الخارجي، أو من المخاطر الداخلية؛ التي تهدد وحدتها. ومنها كذلك إيمان هذا الشعب داخل الدولة الواحدة بفكره، واستعداده للتضحية في سبيل الدفاع عن كيانه بكل شيء، وإيمانه أيضا بأن ما يدين به، ويحمله هو الأفضل والأقوى والأصلح لحياة البشر.

فالناظر في تاريخ الدول السابقة على مدار التاريخ الإنساني؛ يرى أن وجه البسيطة قد تقلبت عليه دول وكيانات سياسية عدة؛ حتى في البقعة الواحدة. وأن الدول التي تبوأت مقعد قيادة العالم، قد تنافست وتدافعت على هذا المكان، وأنها كانت تتطاحن، ويزيل بعضها بعضا من الوجود. ويرى كذلك أن الدول التي كانت تنهدم وتزول لا ترجع مرة أخرى إلى الحلبة السياسية؛ باستثناء الدولة الإسلامية حيث كانت لها خصوصية في هذه الناحية، تتميز بها على كل شعوب الأرض.

ويمكن القول إن جميع الدول بلا استثناء، خلا الدولة الإسلامية، فإنها معرضة للتفكك والزوال؛ وهي تطبق مبدأها على أكمل وجه، وأنها إذا زالت فإنها لا تعود أبدا مرة أخرى. والدليل على هذا الأمر: هو التاريخ الإنساني الشاهد على الحاضر القريب، والماضي البعيد؛ فأين هي حضارة الرومان واليونان والفراعنة، وأين هي حضارة الكنعانيين والأشوريين واليبوسيين. بل أين حضارة فارس والروم؟! لقد زالت جميعا بلا رجعة، قال تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزًا﴾ [مريم: ١٩]، وقال أيضا: ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ يَمْشُونَ فِي مَسَاكِنِهِمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ أَفَلَا يَسْمَعُونَ﴾ [السجدة: ٢٦].

وهناك خصوصية أخرى؛ تتعلق بحضارة الإسلام؛ وهي أن ضعف دولتها وقوتها؛ يعود إلى مدى تمسك أصحابها بها. ولا يتعلق بالفكر نفسه؛ لأن الفكر في حضارة الإسلام هو فكر رباني صحيح؛ قائم على أساس صحيح، ويرتبط في كل جزئية من جزئياته بعقيدته التي آمنت الشعوب بها إيمانا قطعيا. وفي الوقت نفسه فإن الإسلام هو الفكر الوحيد على وجه الأرض المبني على العقل، ويوافق الفطرة الإنسانية؛ أي يقنع كل عقل إنساني، ويشبع وينظم ما فطر عليه الإنسان من حاجات عضوية وغرائز بشكل شامل كامل مستقيم؛ لذلك فإن الدولة الإسلامية في تاريخها الطويل كانت تتجدد بتجدد تمسكها بفكرها المستقيم، تماما كما حصل في عهد العباسيين، والأندلس، وفي خراسان وغيرها... وكما هو حاصل اليوم؛ في مطالبة الشعوب الإسلامية بعودة هذه الدولة؛ رغم مرور ما يقرب المئة عام على هدمها.

هذا ما يتعلق بالدول وعوامل بقائها واستمراريتها بشكل عام. أما ما يتعلق بأمريكا بشكل خاص؛ فلا بد أن ننظر أولا قبل الحديث عن عوامل تفككها في تاريخ هذا الكيان؛ من حيث بداية نشوئه، وكيف وصل إلى هذه الدرجة من القوة والغطرسة والعنجهية. وما هو الفكر الذي يقوم عليه هذا الكيان؟ وما هي طبيعة الشعوب المنضوية تحت منظومته السياسية؟

فأمريكا قامت كمستعمرات أوروبية بعد ما يسمى باكتشافها سنة ١٤٩٢م؛ حيث كان يعيش في هذه البقعة من الأرض الهنود الحمر؛ وهم سكانها الأصليون، وسميت بهذا الاسم: تخليدا لاسم أحد البحارة الأوائل الذين وصلوا أمريكا بعد كولومبس؛ وهو البحار البرتغالي أمريجو فيرشبوسي. وأول من أسس مستعمرات فيها؛ هم الهولنديون في الجزء الشرقي من أمريكا الشمالية، وكان هؤلاء السكان على شكل صيادين ومزارعين، ثم ازداد الوافدون شيئا فشيئا بعد اكتشافها، وأقاموا بعض المدن هناك. ثم أسس الإسبان مدينة في فلوريدا سنة

١٥١٣م. ثم أسس الإنجليز مدينة فرجينيا سنة ١٦٠٧م، وتتابعت بعد ذلك الهجرة إليها من إنجلترا، وازدادت بسبب الحروب الداخلية في إنجلترا بين الكاثوليك والأباطرة الحاكمين في القرن السادس عشر الميلادي. وظل السكان الجدد من الإنجليز في أمريكا تبعا لبريطانيا؛ ويدفعون لها الضرائب؛ حتى اعتُبروا ضمن المستعمرات الجديدة حتى سنة ١٧٧٣م عندما قامت أول ثورة ضد هذه التبعية البريطانية. استمرت احتجاجات المستوطنين الجدد وأغلبهم من البريطانيين في عدة مدن ضد الإجحاف البريطاني في فرض الضرائب. ووصلت الأمور إلى المواجهة العسكرية بين بريطانيا والسكان الجدد واستمرت حوالي سبع سنوات متتابعة؛ توّجت في نهاية المطاف بتشكيل مجلس يضم ١٢ مستعمرة، وظلت الحروب حتى سنة ١٧٨١م؛ حيث انتصر الأمريكان على بريطانيا، واضطروها لتوقيع معاهدة باريس سنة ١٧٨٣م، وكان هذا هو بداية تشكل الولايات المتحدة.. وقد دخلت الولايات المتحدة الجديدة سنة ١٧٨٨م عهدا جديدا؛ حيث وقعت كافة الولايات على الدستور الجديد، وسمي دستور الاستقلال.

انتابت أمريكا مرحلة جديدة من الحروب الأهلية سنة ١٨٦١م؛ وهي ما تعرف بحرب الشمال والجنوب؛ حيث انفصلت عدة ولايات من الجنوب، وشكلت حلفاً فيما بينها ضد الشمال، وانتهت هذه الحرب سنة ١٨٦٥م بإعلان (لينكولن)؛ المناهض للعبودية، وهو ما يعرف بمحرر الرقيق. وقد ذهب ضحية هذه الحرب حسب بعض الإحصاءات ٦٢٠,٠٠٠ جندي من كلا الطرفين.

وفي فترة الصراع الأوروبي الأوروبي في الحرب العالمية الثانية سنة (١٩٣٩ - ١٩٤٥)؛ الذي حصل بين قوات الحلفاء من جهة؛ في مقدمتها فرنسا وبولندا وبريطانيا، ودول الكومنولث البريطاني (أستراليا، كندا، الهند، نيوزيلندا وجنوب أفريقيا)، وبين دول المحور من جهة أخرى على رأسها (ألمانيا وإيطاليا واليابان). التزمت أمريكا الحياد العسكري حتى سنة ١٩٤١م؛ وكانت تدعم الدول المناهضة لألمانيا بالسلاح والمال بصورة غير مباشرة. وعندما هاجم الجيش الياباني ميناء هاربر؛ دخلت أمريكا الحرب بصورة مباشرة وظلت حتى استسلام ألمانيا واليابان. وقد احتكرت أمريكا في بداية الأمر السلاح النووي لمدة عشر سنوات بعد الحرب مما جعلها القوة الأولى في العالم بلا منازع.

لقد كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فترة يطلق عليها الحرب الباردة بين العملاقين أمريكا والاتحاد السوفيتي. وبقيت أوروبا تحت جناح أمريكا؛ بسبب التهديدات الروسية بغزو أوروبا. وظل هذا الواقع بين مد وجزر حتى سقوط الاتحاد السوفيتي سنة ١٩٩٠م، وبسقوطه حدثت مرحلة جديدة من السياسة الدولية؛ هي مرحلة شبه التفرد والهيمنة الأمريكية في الصراع الدولي ■

يتبع...

الضربة الوقائية والخلط بين الحضارة والمدنية سلاح الكفار وعملائهم الجديد في تسويق العلمانية

بقلم: الأستاذ شايف الشرادي – اليمن

عندما ابتليت الأمة بانحطاط الفكر ونجح الكافر المستعمر في هدم دولة الخلافة العثمانية، وتمزقت الأمة إلى أشلاء متناثرة، وتمزق نسيج وحدتها، وتسلط الأعداء على خيراتها، وفقدت الحكم بكتاب ربها وسنة نبيها، وخسرت العلم والتكنولوجيا، وتوقف الجهاد في سبيل الله وتحول إلى حروب فتنة بين أبنائها، وقامت أنظمة وضعية على أنقاض خلافتها... حكمت بالعلمانية في وقت جهل الأمة بأحكام دينها، وقد تعمد الكفار وعملاؤهم إخفاء حقيقة الإسلام وإبرازه على أنه دين منحصر في العبادات الفردية وليس له علاقة بأنظمة الحياة والدولة والمجتمع، فنشأ جيل على ذلك مقتنع بأن الإسلام ليس فيه نظام حكم ولا علاقة له بالسياسة من قريب ولا من بعيد، وعندها كان سهلاً على أعداء الأمة تطبيق العلمانية بكل سهولة ويسر وبدون مناهضة لها من المسلمين، إلا أنه بعد أن ظهرت الصحوة الإسلامية واشتد عودها وكثر أنصارها وأصبح تطبيق الشريعة غايتها وإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة طريقتها، عندها حارب الكفار وعملاؤهم الإسلام حرباً لا هوادة فيها، ولما خسر الكفار وعملاؤهم الحرب الفكرية وترنحت العلمانية ولفظها كثير من المسلمين وأصبحت الأنظمة العلمانية آيلة للسقوط واندلعت الثورات لإسقاطها، سارع الكفار إلى حماية كراسي عملائهم واستخدموا الأساليب المتنوعة لإنقاذهم، لمعت عندهم فكرة تسويق العلمانية من جديد، وبعد أن بان عوارها وانكشفت مفاسدها وظهرت سوأتها وأفلست أفكارها، فجاءت فكرة الدولة المدنية وكأنها غير العلمانية أو لا علاقة لها بها! فتصدى حزب التحرير الرائد الذي لا يكذب أهله لبيان زيفها وإظهار حقيقتها وبيّن مناقضتها للعقيدة الإسلامية ومخالفتها للأحكام الشرعية وأنها تسمية جديدة للعلمانية، فابتدع الكفار وعملاؤهم أساليب أخرى وسلاحا جديدا في حرب الإسلام وتسويق العلمانية من جديد، ويتمثل ذلك في الضربة الوقائية والخلط بين الحضارة والمدنية لكي تظل حقيقة الإسلام غائمة عند المسلمين فلا يدركون حقيقة النهضة وكيف يعودون خير أمة كما كانوا من قبل.

والضربة الوقائية هي استباق ضرب الإسلام وتشويهه عند المسلمين وإبرازه بصورة قاتمة ومقززة وبشعة خاصة عند المسلمين، وما (الحرب على الإرهاب) وتشويه فكرة الخلافة إلا من هذا القبيل، والغرب يعمل ذلك لحماية العلمانية من السقوط. ومن الضربة الوقائية لحماية العلمانية والأنظمة التي تحكم بها ضرب العاملين للخلافة وذلك بخلط الأوراق ووضعهم مع الأحزاب الفاسدة في سلة واحدة عبر البرامج الحوارية والبرامج السياسية الساخرة التي يقدمها المهرجون لغرس مفهوم خطير وخبيث؛ أن الأحزاب كلها سواء ولا يهمها إلا الحصول على السلطة ولو كان ذلك على حساب مصالح الأمة كلها، وهذا غير صحيح فـ"من يسوّي بأنف الناقة الذنبا"؟!

فوضع حزب التحرير في سلة واحدة مع الأحزاب الأخرى غير صحيح للاختلاف الكبير بينه وبينها في المنهاج وطريقة إيجاده في حياة الأمة، فحزب التحرير منهاجه الإسلام ويرفض كل ما ليس من الإسلام، فهو يسعى إلى تطبيق الإسلام وحده على المسلمين وحمل رسالته للعالم، بينما الأحزاب الأخرى تتسابق على تطبيق العلمانية وهي تتناقض مع عقيدة الإسلام وتخالف أحكامه، وطريقتها في الوصول إلى السلطة غير واضحة ولا محددة، فهي قد تسير على الانتخابات وصناديق الاقتراع إذا كان وصولها إلى السلطة مضمون النتيجة وإلا فإنها سوف تستخدم الانقلابات العسكرية وتُدخل الأمة في دوامة من العنف والصراعات، وتاريخها كلها شاهد على دمويتها عندما لا تكون الانتخابات في صالحها، بينما نجد أن طريقة حزب التحرير واضحة المعالم؛ تتمثل في الصراع الفكري والكفاح السياسي، فهو لا يستخدم الأعمال المادية مطلقا وطريقته ثابتة لم تتغير من أكثر من ٦٠ عاما ولن تتغير لأنها الطريقة الشرعية التي رسم معالمها وخطواتها رسول الله ﷺ.

وحزب التحرير يدعو إلى وحدة الأمة، بينما الأحزاب الأخرى تعمل على استمرار تمزيقها، كما أن حزب التحرير ينبذ الوطنية والقومية والطائفية، بينما الأحزاب الأخرى تروج لها وتذكي نارها، وحزب التحرير يعمل لإقامة الخلافة الراشدة للحكم بالإسلام في جميع شؤون الحياة وطرد النفوذ الغربي من بلاد المسلمين طردا كليا ورمي علمانيتهم وديمقراطيتهم في واد سحيق، بينما الأحزاب الأخرى تحافظ على بقاء بلاد المسلمين ممزقة تحكمها أفكار الكفر ويهيمن عليها نفوذ الكفار... فشتان بينه وبينها!

وأما الخلط بين الحضارة والمدنية فهو للتدليس على المسلمين لإقناعهم أن الإسلام أصبح قديماً كالتليفون القديم الذي كان مناسبا قبل عشرات السنين، بينما النهج الديمقراطي هو الأنسب لهذا الزمن فهو كالتليفون الحديث! ونسي المهرجون أن الإسلام قبل الديمقراطية بمئات السنين وأن العودة إلى ما قبل ١٤٠٠ سنة هو العودة لعصر الرسول ﷺ وصحابته الكرام رضوان الله عليهم وهو أفضل العصور في تاريخ المسلمين والعالم بأسره.

والخلط بين الحضارة والمدنية متعمد من الكفار والعملاء ويروج له عن جهل الأتباع والأشياع لعدم إدراكهم الفرق بينهما، فكم من مؤلف يفتتح مقدمة كتابه عن الحضارة بقوله عند تعريف الحضارة (الحضارة أي المدنية) فهو لا يميز بينهما بل هو يجعل الحضارة مرادفةً للمدنية وهذا خطأ محض يتعمد الترويج له الخبثاء ويصدقه البسطاء، فيقول قائلهم كيف يستخدم الخطيب الميكرفون الذي أنتجته الحضارة الغربية ثم يهاجم مفاهيمها وأفكارها من خلاله؟ كيف ينتفع بالميكرفون والتليفون والكمبيوتر والأجهزة الطبية والكهربائية والإلكترونية ثم يرفض الديمقراطية والعلمانية والحرية والعدالة الاجتماعية والخصخصة وقد خرجت جميعها من مشكاة واحدة (الغرب)؟

فكان لا بد من توضيح الفرق بينهما لإزالة الإشكالية عند البسطاء، حتى لا يدلس عليهم العملاء وأشرارهم: فالحضارة هي مجموعة المفاهيم عن الحياة، فهي خاصة، ولكل أمة حضارتها؛ فالحضارة الإسلامية تختلف تماما عن الحضارة الغربية لثلاثة أسباب:

١- اختلاف الأساس الذي تقوم عليه الحضارة، فالحضارة الإسلامية تقوم على العقيدة الإسلامية بينما الحضارة الغربية تقوم على عقيدة فصل الدين عن الحياة.

٢- مقياس الأعمال في الإسلام هو الحلال والحرام، بينما مقياس الأعمال للحضارة الغربية هو النفعية.

٣- معنى السعادة في الإسلام هو نيل رضوان الله تعالى باتباع أوامر الله واجتناب نواهيه، بينما معنى السعادة في الحضارة الغربية هو الحصول على أكبر قدر من المتع الجسدية.

فالحضارة الإسلامية تتناقض مع الحضارة الغربية لأن مفاهيم كل حضارة تختلف عن مفاهيم الأخرى تمام الاختلاف.

أما المدنية فهي الأشكال المادية المستخدمة في شؤون الحياة وهي قسمان:

١- مدنية ناتجة عن الحضارة كالتماثيل الناتجة عن الحضارة الغربية لا يجوز أخذها كالحضارة سواء بسواء، وكذلك لبس المرأة المسلمة يختلف عن لبس المرأة الكافرة...

٢- مدنية ناتجة عن العلم وهي عامة لا تختص بها أمة دون أخرى مثل التليفون والميكرفون وجميع الأجهزة المختلفة من كهربائية وإلكترونية وطبية وصناعات والسيارات والطائرات وغيرها...

فالحضارة لا يجوز أخذها من الغرب كنظام الحكم، فهو في الإسلام خلافة على منهاج النبوة بينما في الحضارة الغربية أنظمة ملكية وجمهورية... وهي أنظمة لا يجوز أخذها وتطبيق مفاهيمها، فهي سبب البلاء الذي حل بالمسلمين، أما المدنية الناتجة عن العلم فهي عامة لجميع البشر ويجوز أخذها من غير المسلمين.

والحضارة الغربية ومفاهيمها الفاسدة هي سبب انحطاط المسلمين، والتخلص منها ورفضها وإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة التي تحكم بالإسلام في جميع شؤون الحياة هو الذي يحقق نهضة المسلمين من جديد ■

تتمة: الحل السياسي في ليبيا وأختها سوريا

الأجهزة التي حكم من خلالها أسد أهل الشام وهي الجيش والأمن، هذا الجيش الذي تشرّب كره الإسلام وتربى على ذبح المسلمين بعد أن تمت تنقيته من جميع المخلصين بانشقاقهم أول الثورة، وأما جهاز الأمن فهو الجهاز الذي ضمن بقاء حكم المجرم الأب أسد والذي رسّخ لحكم ابنه من بعده، هذا الجهاز الذي أذاق المسلمين شتى أنواع العذاب. هذه الأجهزة التي كان اقتلاعها هو أحد الأهداف الأولى للثورة المباركة يعود المجتمع الدولي للدعوة للمحافظة عليها وتثبيتها من جديد بتعبيرات براقة وأساليب ملتوية لخداع الناس وإعادتهم لما كانوا عليه.

أما البند الثالث فهو مربط الفرس والغاية التي تطمح أمريكا والمجتمع الدولي من ورائها للوصول إليها وهي تاج الحل السياسي الذي عملت أمريكا لتهيئته وتهيئة رجالاته وأجوائه، وكذا تسعى له في ليبيا أيضاً. إن إنشاء هذه الهيئة قد تتطلب من أمريكا تهيئة طرفي النزاع؛ فأما الطرف الأول فهو مضمون السلوك والتبعية وهو نظام المجرم أسد، وأما الطرف الثاني فهم الثوار الذين ثاروا على الظلم والطغيان وهم في جموحٍ كالأسد الجريح فوجب على أمريكا تطويع هذا الأسد لإعادته لقفص المجتمع الدولي، فاعتمدت أمريكا في تطويع الثوار على سياسة العصا والجزرة؛ فمن جانب سلطت عليهم إيران وحزبها والروس حتى يبطشوا ما استطاعوا بأهل الشام، ومن جانب آخر أرسلت أمريكا القوة الناعمة التي لعبت دور الناصح الأمين للثوار وتغلغلت فيهم حتى تمكنت منهم، وقد استخدمت لهذا الدور كلاً من السعودية والأردن وتركيا بشكل رئيسي فكان لكلٍ منها دورٌ معين؛ فكانت مهمة الأردن اختراق ثوار درعا الذين قالت لهم في آخر المطاف نحن لن ندافع عن أحد، أما السعودية فقد كان عملها في الغوطة وقد نجحت بكبح جماح المجاهدين عن طريق اختراقها للفصائل وترتيب أوراق الغوطة حتى أصبحت الفصائل هناك تستعرض قواها بعرض عسكري لا يبعد عن القصر الجمهوري سوى بضعة كيلومترات فصمتت بنادق المجاهدين وتم تكبيلها بالمال السياسي القذر وبالقيادات المتاجرة الخائنة التي لم تجلب للثورة إلا الذل والهوان. وأما الشمال المحرر فقد كان من نصيب المخادع أردوغان الذي ظهر بصورة الصديق للشعب السوري والذي صدَّع رؤوسنا بتصريحاته الكاذبة كقوله "لن نسمح بحماة ثانية" و"حلب خط أحمر" و"سنعيد المهجرين لما بعد مورك"... وغيرها من التصريحات، طبعا يرافق الدور التركي فرقة ترقيع محترفة عملها الترقيع للدور التركي والفصائل المرتبطة به... ولا يخلو الأمر من بعض علماء السلاطين الذين ألقمتهم الفصائل المرتبطة بعض الدراهم ليكونوا طبولاً تقرع حين اللزوم! وقد نجح أردوغان أيضاً باختراق الفصائل عن طريق المال وبعض القيادات الرخيصة حتى أصبحت الفصائل لا تعصي أمراً للسيد التركي مهما كان هذا الأمر، حتى ولو كان تسليماً للمناطق التي حُررت بالدماء...

والآن بقيت العثرة الوحيدة التي تعمل أمريكا على تذليلها وهي النفَس الثوري وروح التغيير الذي لا زال موجوداً عند الحاضنة الشعبية وما تبقى من البقية الباقية المخلصة من المقاتلين، وهذا يحتاج ضغطاً كبيراً، فأوكلت هذه المهمة للحكومات التي شكلتها الفصائل، والمهمة الوحيدة لهذه الحكومات هي فرض الضرائب والتضييق على المسلمين في جميع جوانب حياتهم، وفعلا لا تزال حكومة الإنقاذ وأختها المؤقتة يعيشون على أقوات الناس ويسعون في الأرض الفساد حتى يصلوا بالناس لمرحلة اليأس، ولن يصلوا بإذن الله. ولا ننسى سياسة القضم التي اتبعها النظام والتي زادت من معاناة أهل الشام جراء النزوح والقتل والتهجير الممنهج، وكل هذا لتعود بأهل الشام للمربع الأول ليقبلوا بالحل السياسي الذي تصوغه أمريكا وأزلامها ليتناسب مع مصالحها فتستبدل عميلاً بعميل كما التفّت على ثورات الأمة من قبل...

هذا هو الحل السياسي الذي تسعى له أمريكا وهو إعادة إنتاج النظام ولكن بوجوه جديدة.

أما البنود الأخرى مثل إطلاق سراح المعتقلين وإعادة الإعمار ورفع العقوبات فهي كمساحيق التجميل التي توضع على وجه العجوز الشمطاء لتعيد لها صِباها!

فهل عرفتم أيها الأهل في ليبيا ما هو مفهوم الحل السياسي الذي تسعى له أمريكا في ليبيا أيضاً؟ وها هو أردوغان قد بدأ باختراق حكومة الوفاق بدعمها بالمال والمرتزقة حتى يسيطر على قرارها ويقودها للحل السياسي الذي يدعون له، وسيخرج عليكم السيسي ليعرض عليكم مبادرات وبادرات هدفها تغلغل النفوذ الأمريكي في ليبيا وقطع أيدي أوروبا من المنطقة، فاحذروا يا أهلنا في ليبيا من ألاعيب الغرب الكافر وأساليبه.

وإلى أهلنا في الشام نقول: أما آن الأوان لتنفضوا عنكم غبار الذل التركي، وقد آن الأوان لتبصروا أمريكا وحلها السياسي على حقيقته. وإلى المخلصين المجاهدين: انفضّوا عن المنظومة الفصائلية التي نخرها المال السياسي القذر حتى النخاع وانتقوا لأنفسكم قيادة عسكرية ترضونها تتقي الله في الدماء والتضحيات، ولتتخذوا قيادة سياسية واعية تحمل مشروع الإسلام العظيم؛ مشروع الخلافة الراشدة على منهاج النبوة... وقد قدم حزب التحرير نفسه وقدم مشروعه وقد نصح لكم ولا يزال كذلك، فالتفوا حوله واتخذوه قيادة لكم حتى تُعِدُّوا العدة لإسقاط نظام الإجرام وإقامة حكم الإسلام وما ذلك على الله بعزيز، فالنصر من عند الله وحده فتوكلوا على الله فهو حسبكم ونعم الوكيل ﴿إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾ ■

تتمة كلمة العدد: حيتان الأحزاب "الإسلامية" تبتلع العراق

الإسلامية التي ترعى هذه الأحزاب وتدعمها بقوة في غياب شبه كامل للوعي عند الجماهير مركز القوة للقوى الطائفية؛ الشيعية والسنية على السواء، والمسؤولة الأولى عن الخراب الكبير الذي لحق بالبلد. فهذه المؤسسة الطفيلية أخذت على عاتقها ومنذ اليوم الأوّل للاحتلال تسويق أسوأ ساسة عرفهم العراق طوال تاريخه الحديث، وساهمت من خلال ضغطها في كتابة دستور طائفي سبّب ويسبّب للبلد مشاكل لا حصر لها. هذه المؤسسة اليوم وعلى الرغم من محاولة إظهار براغماتيتها إلا أنها تبقى راعية للفساد كون الأحزاب والمليشيات التي رعتها منذ اليوم الأوّل أصبحت اليوم أخطبوطاً يمدّ أذرعه في كل مرافق الدولة ومؤسساتها. هذه الأحزاب تمتلك أيضا ثروات هائلة تستطيع من خلالها حسم المعارك الانتخابية لصالحها، فهي سرقت خلال السنوات العشر الماضية مئات مليارات الدولارات، والتي تستطيع من خلال غياب مؤسسات الرقابة وضعف القضاء، استخدام جزء منها لشراء أصوات الناخبين. كما أنّها تساهم بعمليات تهريب كبرى نتيجة سيطرتها على المطارات والموانئ والمنافذ الحدودية والتي تدرّ لها أموالا طائلة سنويّا.

هذه الحركات التي استغلت الإسلام للوصول إلى أطماعها ومكاسبها وتحقيق مصالحها بعد أن سُلمت الحكم غيرت وشوهت صورة الإسلام السياسي عند أهله وفي العالم أجمع، وقد كان وصولها للحكم ضمن خطة غربية خبيثة لضرب الإسلام وجعله ديناً كهنوتياً فقط، ولا علاقة له بالسياسة وأنظمة الحياة من اقتصادي واجتماعي وثقافي، وإظهاره بمظهر النظام المتخلف الذي لا يصلح للبشرية في العصر الحديث والتقدم العلمي والتكنولوجي، حتى إذا فشلت هذه النماذج في السياسة وفي الحكم، اعتقد البعض أن السياسة إذا دخلت في الإسلام أفسدته وسلبت منه طابعه الروحي! إلا أن فصل الإسلام عن الحياة وعن أنظمة المجتمع، إنما هو وأدٌ للإسلام وأنظمته وأحكامه، وسحق للأمة وقِيَمها وحضارتها ورسالتها.

بالتالي فإن الحالة التي يعيشها أهل العراق اليوم هي حالة طبيعية عندما يكون نظام الدولة مفروضا من المستعمر، ومخالفا في قوانينه وتشريعاته لعقيدة الأمة وحضارتها، وحين يصبح الحكم وثروات البلد غنيمة بيد وكلاء المستعمر من الحكام ورجال الأعمال، وحين لا يجد الناس من يرعى شؤونهم، عندها يكثر الفقر والظلم والفساد، ولن تفلح القوانين الرادعة ولا الإصلاحات الترقيعية ولا حتى حملات نشر ثقافة مكافحة الفساد التي يدعو إليها بعض الناشطين في القضاء عليه أو استرجاع ثقة الناس، ما دام فساد النظام قائما. فما دام النظام وضعياً ديمقراطياً يطبقه أناس فاسدون نصبهم الكافر المستعمر، فلا يملكون من البلد وقيادته إلا بما تسمح به أمريكا من إطعامهم سرقات جزاء لخياناتهم، ورهنهم البلد ومقدراته الوفيرة بيد الكفرة من الشرق والغرب وإخضاعه للأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد... وغيرها من المؤسسات التي لا يخضع لها بلد إلا أهلكته بشروطها وسياساتها.

وأخيرا إن العلاج الذي لا يخفى على كل ذي لب أن تغيير الأشخاص لا يأتي بخير، وهو ما ذكره العديد من المتظاهرين، بل يجب تبديل هذا النظام الذي أرسى قواعده الكافر المستعمر وإيجاد نظام سياسي منبثق من عقيدة الأمة، منسجم مع هويتها الفكرية والحضارية كما هو حال الدولة الإسلامية التي طبقت الإسلام لأكثر من ثلاثة عشر قرنا، عندها يُقبل الناس على الالتزام بقوانينه طواعية لأنها تحقق لديهم جميع القيم؛ المادية والأخلاقية والروحية والإنسانية، وعندما يجد كل فرد حقه في المال العام عن طريق التوزيع العادل للثروة، لا يجد العاقل مبررا لارتكاب الحرام لكسب المال، وتكون تبعا لذلك حالات الفساد فردية وشاذة يسهل علاجها، ولا تؤثر على أمن المجتمع واستقراره ■

مفهوم المواطنة في الإسلام

بقلم: الأستاذة غادة عبد الجبار (أم أواب)

أعلنت عضو المجلس السيادي رجاء نيكولا عبد المسيح في تصريح صحفي يوم السبت ٢٠٢٠/٦/١٣م، أنها أجرت اتصالاً بوكيلة وزارة التربية والتعليم حول خلو جدول الحِصص التركيزية من مادة التربية المسيحية والخاص بطُلاب شهادة الأساس للعام ٢٠٢٠م، المقرّر بثها عبر التلفاز خلال الأيام القادمة، وقالت نيكولا ولا مناص من ألا تكون دولة المواطنة هي الأساس للحقوق والواجبات. (صحيفة الصيحة ٢٠٢٠/٦/١٤م).

ما معنى أن تكون المواطنة أساس الحقوق والواجبات؟ وهل للوطن نظام ينظم هذه الحقوق والواجبات؟

إن مصطلح المواطنة الذي كثر تداوله هذه الأيام وأصبح له وجود فاعل وتأثير واضح في القوانين والفكر والثقافة والمجتمع، وإن كان هذا المصطلح بدأ يتعرض للاهتزاز فيما يشبه الأزمة، وذلك بفعل تأثيرات العولمة المُلغية لتأثيرات الحدود ولخصوصيات المجتمعات (الثقافة والفكر والعادات) والتي تستهدف إلغاء أو كسر الحاجز الوطني، حكومة واحدة للعالم يبشر بها الأمين العام للأمم المتحدة وأموال تبذل للقاح كورونا الذي بحسب متابعين يصب في الجهود نفسها، وما أموال الرأسمالي بيل غيتس التي تنفق إلا لذلك.

لفظ المواطنة لغة مأخوذ من مادة "و ط ن" لكن ليس على المعنى المصطلح عليه، وفي لسان العرب: "الوطن المنزل تقيم به وهو موطن الإنسان ومحله والجمع أوطان، وأوطان الغنم والبقر: مرابضها وأماكنها التي تأوي إليها... وطن بالمكان وأوطن: أقام، وأوطنه: اتخذه وطنا، يقال أوطن فلان أرض كذا وكذا: أي اتخذها محلاً ومسكنا يقيم فيها، والميطان: الموضع الذي يوطن لترسل منه الخيل في السباق، وفي صفته ﷺ: "كان لا يوطن الأماكن" أي لا يتخذ لنفسه مجلسا يعرف به، والموطن: مفعل منه، ويسمى به المشهد من مشاهد الحرب وجمعه مواطن، والموطن: المشهد من مشاهد الحرب، وفي التنزيل العزيز قال تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ...﴾.

فالكلمة تدور حول المكان والإقامة فيه، ولا تحمل مدلولاً اصطلاحياً يحمل قيمة تزيد عن معناها اللغوي، ومن هنا يتبين أنه لا دلالة لغوية في كلمة هذه المادة "وطن" على المعاني والدلالات التي أريد لها أن تحملها والتي نعرض لها لاحقاً.

وفي الحقيقة فإن عقول البشر وأهواءهم هي التي تحكم هذه الفكرة وتضع لها المقاييس، وانطلاقاً من هذا فإن الأفكار والعلاقات والقوانين المتعلقة بها تنتقل من وضع إلى وضع آخر ومن طور إلى طور ثان تبعاً لزيادة علم الإنسان أو نقصانه وتبعاً لحسن خلقه أو سوئه، وتبعاً لما يراه محققا لمصالحه، وقد حاول البعض أن يستخرج عن طريق القياس دلالة لغوية على جواز استعمال لفظ المواطنة بمعنى المعايشة، ورغم أن هذا الاستعمال لا وجود له في لغة العرب، بل هو محدث، فإنه بفرض وجوده أو صوابه فإنه لا يدل على المعنى الاصطلاحي الذي يراد أن يدل عليه لفظ المواطنة "الأوطان التي نتجت في القرن العشرين نتيجة لاتفاقية بين الكفار لتقسيم ما يسمى تركة الرجل المريض والمعني هنا دولة الخلافة في اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦م".

لكن هذا اللفظ أريد له أن يحمل بعداً فكرياً تبنى على أساسه التصورات والتصرفات في الوطن الذي يحمل اسم "دولة" ليحل محل الدين في صياغة التصورات والأفكار وإقامة العلاقات، خاصة أن هذا المصطلح ارتبطت بدايات ظهوره بتنحيته للدين في العالم الغربي النصراني الذي ظهر فيه، وتغليب مفاهيم بديلة تتنكر للدين وتعلي من قيمة الجنسية والتراب الوطني والاعتزاز به أكثر من غيره، والانتماء إلى تراثه التاريخي وعاداته وثقافته ولغته، والتي شكلت نسيجاً يحيط بالوطن حتى حولته إلى رمز يُوالى فيه ويُعادى عليه ومنه تستنبط القيم والسلوك والعادات؛ وعلى أساسه تحدد الحقوق والواجبات بعيداً عن الدين أو أي موروث فكري أو ثقافي يعارض هذه الفكرة، حيث يعمل على إذابة كل الأفكار والانتماءات العقدية والعرقية.

ورغم أن مصطلح المواطنة لم يوجد على هذه الصورة أول أمره بل أخذ يتطور وينتقل من مفهوم إلى مفهوم، بحيث لا يمكن الوقوف على تعريف جامع له، إلا أنه ينظر للمواطنة بوجه عام على أنها علاقة قانونية بين الفرد وبين الوطن الذي تمثله الدولة بسلطاتها الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، حيث تنظم القوانين السائدة هذه العلاقة، والتي تقوم على أساس الانتماء لوطن واحد خاضع لنظام سياسي واحد بعيداً عن الارتباط بشيء خارج إطار الوطن سواء أكان الدين أم الثقافة أم غير ذلك، وهي علاقة اصطناعية وليست علاقة طبيعية، فهي ليست صفة لصيقة للإنسان بمقتضى إنسانيته بل هناك طرق لاكتسابها، كما أن الإنسان يمكن أن يفقدها وفق شروط وضوابط معينة؛ "إعطاء الجنسية أو الحرمان منها".

كما أن الأحكام المنظمة لهذه العلاقة قابلة للتغيير انطلاقا من إمكانية تغيير القوانين التي تضبط حدود تلك العلاقة وتبين الحقوق والواجبات المترتبة عليها "فالمواطن الجنوبي كان سودانياً والآن ليس سودانياً"!

وانطلاقا من مبدأ المواطنة يصير جميع الأفراد (المواطنون) في مركز قانوني واحد، فما يجوز لفرد يجوز لجميع الأفراد، وما يمنع منه فرد يمنع منه جميع الأفراد، ومع إيمان المسلمين بوجوب العدل مع الجميع حتى لو كانوا كفاراً محاربين كما نصت على ذلك النصوص الشرعية، لكن النصوص أيضا اختصت الكفار ساكني دار الإسلام (أهل الذمة) ببعض الأحكام التي يختلفون فيها عن المسلمين. والأخذ بمبدأ المواطنة على النحو المتقدم يعني إهدار تلك الأحكام، وبمقتضى ذلك يجوز لليهودي أو النصراني من ساكني دار الإسلام أن يكون ولياً لأمر المسلمين، وبمثل ذلك يقول كل الذين ينادون بمبدأ المواطنة، وهذا مما يتبين به تعارض مفهوم المواطنة مع الأحكام الشرعية في هذا الباب وأبواب أخرى. ولا شك أن التقيد بالأحكام الشرعية يعني عدم القبول بمبدأ المواطنة أو التقيد به؛ إذ المواطنة هي علاقة قانونية بين فرد (مواطن) ودولة مع وجود حقوق وواجبات متبادلة بين الفرد والدولة على أن يكون الوطن مصدر الحقوق والواجبات ولا شيء غيره، مع وجود المساواة بين الأفراد (المواطنين) جميعهم على قاعدة الاشتراك في الوطن وخضوع الفرد (المواطن) لأنظمة المجتمع والتقيد بها واستبعاد الدين من هذه العلاقة القانونية استبعاداً مقصوداً.

ويتبين من ذلك أن الدعوة إلى المواطنة هي في حقيقتها دعوة إلى العلمانية ولكن بمصطلح جديد!!

إن التمسك بالشريعة الإسلامية معارضٌ تماماً لمبدأ المواطنة يبين أن المراد بالمواطنة ليس ما يزعمه المروجون لها وهو حسن التعامل مع المخالف أو البر به والعدل معه ونحو ذلك من المقولات التي تملّها الأسماع، بل المراد منها تنحية الشريعة وإبطال العمل بها، وأن يحتكم الناس إلى ما يرونه ويتفقون عليه.

وأصحاب الفكر الديمقراطي لا يرون معنىً حقيقياً للمواطنة إلا في دولة ديمقراطية ليبرالية، كما أن أصحاب الفكر الاشتراكي لا يرون معنى حقيقياً للمواطنة إلا في دولة ديمقراطية اشتراكية.

والمواطنة بالنسبة للمسلمين تمثل دعوة للتفرق والتشتت والتقوقع، فيكون هناك ولاء من الفرد (المواطن) لوطنه يلتزم بقوانينه ويدافع عنه، ولا يتعدى ذلك إلى محيطه الأوسع وأمته المترامية الأطراف، لأن المواطنة مرتبطة بأبعاد جغرافية محدودة لتحقيق منافع دنيوية.

وبتبني المواطنة والدعوة إليها تزداد عوامل الانعزال بين أوطان الأمة الواحدة، وانطلاقاً من هذه المواطنة المحصورة في الوطن أفتى بعض المنسوبين للعلم "للمسلمين في الجيش الأمريكي" عندما اعتدت أمريكا على أفغانستان، بجواز الاشتراك في مقاتلة المسلمين في أفغانستان، ومن قبل ذلك بعقود في بداية القرن العشرين الميلادي قامت في مصر دعوات مناهضة لاشتراك المصريين في مساعدة إخوانهم الليبيين ضد الاحتلال الإيطالي، فالمواطنة تفرق بين أبناء الأمة الواحدة وتجعل للمشاركين في وطن المسلمين من أهل الديانات المباينة له حقوقاً ليست للمسلم من وطن آخر، مما يمثل إعلاء لرابطة المواطنة (الوطن) على رابطة الدين (الأمة).

إن الرابطة التي تربط المسلمين بعضهم ببعض في مشارق الأرض ومغاربها هي رابطة الإيمان المتجسدة في الأمة الواحدة، وليست رابطة المواطنة القائمة على أساس الوطن، فقد دلت الكثير من النصوص الشرعية التي تصل دلالتها لدرجة القطع على أن رابطة الإيمان هي التي تربط بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، ولكن فعلياً لا يحقق هذه الرابطة إلا دولة مبدئية تحكم المسلمين بشرع الله الذي يوحدهم على اختلاف أوطانهم ■

نظام آل سعود يصر على تطبيق اتفاق الرياض وحكومة هادي والانتقالي يمعنان في عرقلته

بقلم: الدكتور عبد الله باذيب – اليمن

اشتعلت جبهات القتال مجددا بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي الذي أنشأته الإمارات، وبين قوات عبد ربه منصور هادي الذي جعلته بريطانيا خليفةً للهالك علي صالح وفق اتفاقية المبادرة الخليجية التي رعتها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي. وكان الطرفان قد وقعا على ما يعرف بـ"اتفاق الرياض" العام الماضي في الرياض، والذي ينص على دمج المجلس الانتقالي الجنوبي ضمن حكومة عبد ربه هادي في الإطارين العسكري والسياسي، وبهذا يصبح المجلس الانتقالي ذائباً داخل حكومة عبد ربه هادي ويفقد كينونته بوصفه كياناً مستقلاً.

وقد جعلت السعودية من توقيع اتفاق الرياض فخاً كبيرا سخرت له وسائل إعلامها وجعلت منه ركيزةً للحل الشامل في اليمن، وبارك ترامب ذلك الاتفاق واصفا إياه بنصرٍ في سياسة المملكة.

وكانت السعودية تهدف من إبرامه أن تجعل المجلس الانتقالي والشرعية كيانا واحداً في مفاوضات الحل الشامل، على أن يكون الحوثيون الطرف الثاني، وبهذا تضمن لسيدتها أمريكا من يحافظ على المصالح الأمريكية في اليمن بأن يكون لهم نصف السلطة على الأقل من خلال الحوثيين، تماما كما هو الحال في لبنان إذ جعلت السعودية لحزب إيران هناك مساحةً واسعةً في السلطة في البلاد. ولم تكن السعودية يوماً معنيةً بقتال الحوثيين، بل على العكس، فهي بقيادتها للتحالف العربي قامت بحماية الحوثيين وسهلت لهم تمددهم في البلاد، بينما ضمنت لهم أمريكا تمثيلا سياسيا في الأمم المتحدة والمحافل الدولية يوازي تمثيل حكومة هادي.

وهكذا كان، فقد أجبرت السعودية طرفي النزاع في جنوب اليمن على الذهاب إلى الرياض وتوقيع "اتفاق الرياض" الذي يسهل لها الطريق نحو تنفيذ الخطة الأمريكية.

إلا أنه ومنذ اليوم الأول لتوقيع اتفاق الرياض لم يعمل طرفا النزاع في الجنوب على تنفيذه، بل اتهم كل طرف الآخر بعرقلته، وكثيرا ما دارت بينهما حروب عبثية في عدن وأبين وشبوة وسقطرى، تهدف إلى عرقلة اتفاق الرياض وتعطيل الخطة الأمريكية خدمة لمصالح بريطانيا في البلاد والتي يمثلها كلٌ من حكومة عبد ربه هادي والإمارات بمجلسها الانتقالي، والضحية هم أهل اليمن بكل ما تحمله الكلمة من معنى، فحكومة عبد ربه هادي تعيش خارج البلاد، وكذلك قيادات الإمارات وقيادات مجلسها الانتقالي، بينما زرعوا جنودا داخل البلاد سفكوا الدماء وانتهكوا الحرمات ودمروا ما بقي في البلاد من خراب وعاثوا فيها فساداً لم تفعله مليشيات الحوثي التي يزعمون أنهم جاءوا لمقاتلتها!

إن ما يحدث في أبين وسقطرى اليوم هو حلقة من حلقات مسلسل تعطيل اتفاق الرياض، في الوقت الذي تصر السعودية على تفعيله، وآخره ما أعلنته رويترز من أن السعودية تقترح إطاراً لإنهاء المواجهة بين الشرعية والانتقالي.

وهكذا يتضح لكم يا أهل اليمن العدو عياناً؛ إنها أطراف النزاع المحلية وقياداتها (شرعية عبد ربه، والحوثيون، والمجلس الانتقالي) وكلها قيادات معروفة لديكم من تاريخها الماضي وسجلها الحالي وقد ولغت في دمائكم، ولم تعنها يوما رعايتكم، فها أنتم اليوم بدون أبسط مقومات الحياة من كهرباء ومياه ووقود وغاز منزلي، بلا طرقات صالحة وبلا مستشفيات قادرةٍ على رعايتكم، في الوقت الذي تؤمن فيه تلك العصابات، خروج ثرواتكم (من نفط وغاز و...) إلى أسيادهم خارج البلاد... لقد جعلت تلك القيادات المحلية لعدونا سلطانا علينا، بينما يأمرنا الله بألا نجعل لهم ذلك ﴿وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾.

فإلى العمل لإقامة نظام الإسلام ندعوكم تحت راية خلافةٍ راشدةٍ على منهاج النبوة بشّر بعودتها نبي الأمة عليه أفضل الصلاة والتسليم «ثُمَّ تَكُونُ خِلَافَةٌ عَلَى مِنْهَاجِ النُّبُوَّةِ». رواه أحمد ■

من ثمار الحضارة الرأسمالية
احتجاجات في واشنطن وباريس ولندن ضد العنصرية

في خبر على موقع (الجزيرة نت، السبت، ٢٩ شوال ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠/٠٦/٢٠م) جاء ما يلي: "خرجت مظاهرات في واشنطن ولندن للتنديد بالعنصرية بعد مقتل مواطن أمريكي من أصل أفريقي على يد شرطي أبيض في الولايات المتحدة، وبينما منعت مظاهرات في باريس نددت واشنطن بـ"نفاق" الأمم المتحدة بعد إصدارها قرارا يدين العنصرية رغم أنه لم يشر إلى الولايات المتحدة. فقد تجمع الآلاف في مدن أمريكية أمس الجمعة للاحتفال بيوم تحرير العبيد، وهو عطلة لإحياء ذكرى لانتهاء العبودية تحمل صدى خاصا هذا العام بعد موجة من الاحتجاجات والبحث عن الذات حول إرث البلاد من الظلم العنصري. وأسقط متظاهرون تمثالا يجسد قائدا كونفدراليا في العاصمة الأمريكية واشنطن، في إطار موجة من المظاهرات المناهضة للعنصرية في الولايات المتحدة. وأظهرت لقطات تلفزيونية تمثال ألبرت بايك القريب من ساحة القضاء في واشنطن أثناء إسقاطه باستخدام الحبال فيما كان المتظاهرون يهتفون "حياة السود مهمة"، ثم استخدموا سائلا لإشعال النار فيه، قبل أن تخمدها الشرطة. واندلعت احتجاجات تندد بالعنصرية ووحشية الشرطة في أنحاء البلاد وحول العالم منذ وفاة جورج فلويد أثناء احتجازه من قبل شرطة مينيابوليس الشهر الماضي. وترددت في بعض الاحتجاجات مطالبات للسلطات بإزاحة نصب تذكارية تكرم شخصيات من الجانب الكونفدرالي الذي كان مؤيدا للعبودية إبان الحرب الأهلية الأمريكية. وفي بريطانيا، نظمت حركة "حياة السود مهمة" مظاهرتين في لندن رفضا للعنصرية رغم دعوات الشرطة إلى تجنب التجمعات الكبيرة، والالتزام بقواعد التباعد الجسدي. وخرجت في فرنسا في مدن عدة - ومنها العاصمة باريس - مسيرات، للمطالبة بتسوية أوضاع اللاجئين غير النظاميين وتبني سياسة جديدة للهجرة، فيما قررت الشرطة منع ثلاث مظاهرات، من بينها مظاهرة ضد العنصرية كانت ستتوجه إلى السفارة الأمريكية".

وشهد شاهد من أهله
برلماني مصري: الإصلاح الاقتصادي ظالم والاستمرار في الاستدانة سيقودنا للإفلاس

نشر موقع (الجزيرة نت، السبت، ٢٩ شوال ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠/٠٦/٢٠م) خبرا ورد فيه: "وصف النائب في البرلمان المصري أحمد الطنطاوي برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تطبقه الحكومة المصرية بالظالم، وحذر من استمرار البلاد في سياسة الاقتراض. وفي كلمته أثناء مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالي المقبل ٢٠٢٠-٢٠٢١، قال الطنطاوي إن "ما تسميه الحكومة إصلاحا اقتصاديا ما هو إلا إصلاح نقدي، وظالم على المستوى الإنساني". كما انتقد النائب البرلمان أيضا لعدم قيامه بأي تعديلات جوهرية على مشروع الموازنة المقدم من الحكومة. وتساءل عن المغالطات في تقدير المبالغ المخصصة لقطاعات الصحة والتعليم والفلاحين بالقيم المطلقة، قائلا إنه يجب أن تنسب إلى الناتج المحلي الإجمالي. وأضاف الطنطاوي أنه عند النظر إلى نسبة الإنفاق على هذه القطاعات المهمة إلى الناتج المحلي الإجمالي سنجد أن الإنفاق عليها يقل عاما بعد الآخر، ولا يحقق النسب المنصوص عليها في الدستور. كما حذر النائب المعارض من الاستمرار في سياسة الاستدانة، مؤكدا أن الإنفاق على خدمة الديون في الموازنة العامة يمثل ١٢ ضعف الإنفاق على الصحة في الموازنة. وأضاف "سنترك لمن بعدنا تركة ثقيلة، وللأسف فإن المواطن المصري الفقير هو الذي يتحمل تكاليف التعليم والصحة". وتساءل النائب: كيف يمكن للحكومة أن تقول إنها جادة في إصلاح التعليم رغم ضعف مخصصات قطاع التعليم في مشروع الموازنة في ظل وجود عجز في المعلمين وعجز في المدارس وضعف رواتب المعلمين؟ وفي ختام كلمته تساءل الطنطاوي ساخرا "هل الحكومة تخشى عدم الحصول على موافقة البرلمان على مشروع الموازنة المقدم منها للمجلس؟ وهل ستأخذ الحكومة بتوصيات الأعضاء؟ وهل سيرفض البرلمان مشروع الموازنة أم يقوم بتعديلات جوهرية عليه؟"."